المبحث الأول

تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة في جهود الإصلاح الديمقراطي في الأردن

د. لبيب قمحاوي*

خلافاً لما يعتقده البعض، فإن تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة في جهود الإصلاح الديمقراطي، أو بلغة أبسط وأدق، معوّقات عملية الإصلاح الديمقراطي في الأردن هي في الأساس، تحديات ومعوّقات داخلية، تتبع من داخل المجتمع الأردني وتركيبته الديموغرافية. أما العوامل الخارجية، بما فيها البعدان الإقليمي والدولي، فأثرها ثانوي مقارنة بالعوامل الداخلية.

وفي سياق هذا البحث، سوف نحاول التركيز على دور هذه العوامل وطبيعتها، ونقاط الترابط والتنافر بينهما، بهدف الوصول إلى حقيقة المسببات المعوّقة لعملية الإصلاح الديمقراطي، تمهيداً لتعريفها، ومعالجتها بما يعزز فرص وإمكانات الإصلاح الديمقراطي في الأردن.

---

* مفكر ومحلل سياسي.

يتناول هذا البحث بالتحليل ثلاثة محاور رئيسة: البعد الداخلي، البعد الإقليمي والدولي، والبعد الاقتصادي والتكنولوجي.

أولاً: البعد الداخلي

يركز هذا البعد على استكشاف قوى الأمر الواقع (Status Quo) وقوى التغيير (Forces of Change) داخل الدولة الأردنية فيما يتعلق بعملية الإصلاح الديمقراطي، بهدف إثبات أن هذه القوى هي الأكثر تأثيراً والأكثر فعالية في تحديد مستقبل الديمقراطية في الأردن، وأن قوى الأمر الواقع (Status Quo) ذات مصلحة حقيقية في منع أي عملية للإصلاح الديمقراطي كون ذلك سوف يؤثر في مصالحها ومكتسباتها التي حصلت عليها في ظل غياب الديمقراطية، مما قد يؤدي بالنتيجة إلى خسارتها لمواقعها المؤثرة بشكل جزئي أو كامل.

إن نظرة هادئة ومتفحصة لمكونات المجتمع الأردني وعلاقته بالحكم ومؤسسات الدولة تشير إلى وجود اختناقات سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها تراكمي ذو أبعاد مؤثرة في طبيعة الدولة الأردنية ومسارها، وبعضها الآخر موسمي يطفو ويغوص تبعاً للتطورات السياسية والاقتصادية داخل المجتمع الأردني.

من الواضح أن الاختناقات التراكمية هي الأهم والأكثر تأثيراً في مجريات الحياة السياسية، ومنها بالطبع التحديات بعملية الإصلاح الديمقراطي في الأردن. وهذه الاختناقات التراكمية بعضها جزء من سياسات وبعضها الأخر نتيجة حتمية لممارسات واجتهادات عصفت بالأردن على مدى العقود الأربعة الماضية، وأهم هذه الاختناقات التراكمية وأعظمها تأثيراً هي ثلاثة:

الأولى تتعلق بالتعديلات الدستورية، والثانية تتعلق بالعزل أو الإقصاء (Exclusion) السياسي لبعض الأردنيين، والثالثة تتعلق بإيجاد حل للمعادلة بين الأمن والديمقراطية.

١- التعديلات الدستورية

إن غياب الإرادة السياسية والقرار السياسي لدى النظام الأردني للولوج في عملية إصلاح ديمقراطي حقيقية هي أحد أهم الاختناقات التراكمية المرتبطة بسياسات مدروسة أو مقصودة. فحتى الآن لم يأخذ نظام الحكم في الأردن قراراً سياسياً ببدء عملية إصلاح ديمقراطي حقيقية. وبغض النظر عن كل ما نراه ونسمعه، أو ما قيل ويقال، فالإرادة التي تؤدي إلى القرار لم تكن متوفرة في أي وقت من الأوقات. وأكثر خطوة اقترب فيها نظام الحكم في الأردن من عملية إصلاح ديمقراطي كانت عشية تشكيل اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني

الأردني عام ١٩٩٠. وتمت صياغة الميثاق الوطني الأردني والذي كان من المفروض أن يكون وثيقة العبور نحو مرحلة الإصلاح الديمقراطي، ولكن ذلك لم يتم لأن صياغة الميثاق لم تكن كافية في ظل غياب الإرادة السياسية والقرار السياسي لترجمة الميثاق إلى واقع. ولعل أهم الأسباب وراء عدم توفر الإرادة السياسية للإصلاح الديمقراطي هي إغلاق الباب أمام التعديلات الدستورية. فمن وجهة نظر النظام؛ فإن باب التعديلات الدستورية إذا ما فتح فلن يغلق بسهولة.

وقد اتصف موقف الحكم في الأردن من موضوع التعديلات الدستورية بالحساسية، واعتبر هذا الموضوع دائماً من المحرمات (Taboo) باعتبار أن أي تعديل دستوري سوف يشكل سابقة ويفتح الباب أمام تعديلات أخرى قد تؤثر في هيبة النظام واستقراره، ولكن أي إصلاح ديمقراطي حقيقي في الأردن لا يمكن أن يتم بشكل حقيقي ومؤثر في ظل الدستور الحالي. فهذا الدستور قد تم تعديله عدة مرات منذ حرب عام ١٩٦٧ بحكم الظروف الاستثنائية التي كانت سائدة في حينه.

إن إلغاء التعديلات التي طرأت منذ عام ١٩٦٧ على أساس انتفاء الأسباب التي أدت إليها، كان إحدى توصيات ومطالب الميثاق الوطني الأردني، وهو ما خلق في حينه بلبلة. وقد يكون هذا المطلب مع مطالب

أخرى مثل إنشاء محكمة دستورية، قد أدى بالنتيجة إلى تجميد العمل بالميثاق الوطني الأردني.

وهكذا، يبدو أن إغلاق الباب أمام أية تعديلات دستورية، هي أحد أهم تجليات عدم توفر الإرادة السياسية وغياب القرار السياسي لبدء عملية الإصلاح الديمقراطي والتي تتطلب، حكماً، إجراء تعديلات دستورية.

٢- العزل السياسي (الإقصاء)

تمتعت النخبة السياسية الحاكمة في الأردن بامتيازات عديدة ابتدأت منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن، كان أهمها على الإطلاق العزل السياسي التدريجي لبعض الأردنيين، والذي تطور فيما بعد إلى عزل حكومي شمل المناصب العليا في مؤسسات الدولة والمؤسسات العسكرية والأمنية. وقد تطور هذا العزل من سياسة خجولة غير معلنة إلى واقع يترجم نفسه من خلال ممارسات معلنة وقوانين مثل: قانون الانتخاب الذي يهدف إلى الحفاظ على واقع ومكتسبات أكثر منها حماية وطن. وفكرة الوطن البديل لا علاقة لها من قريب أو بعيد بشريحة من الأردنيين. فالوطن البديل برنامج عمل إسرائيلي يهدف إلى الترحيل القسري للفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية إلى الأردن، فهو أولاً وأخيراً اختيار صهيوني شاروني وليس خياراً فلسطينياً. وكل من أراد

أن يدلي بدلوه في مهاجمة فكرة الوطن البديل ومفهومه عليه أن يبادر بتوجيه ذلك الهجوم إلى الإسرائيليين. ومن المفروض أن معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل تحمي الأردن وحدوده واستقلاله، وهي بذلك تعطي الأردن الحق في الطلب من إسرائيل الامتناع عن فعل أي شيء في ذلك الاتجاه. إذا فالوطن البديل مشكلة أردنية-إسرائيلية ولا علاقة للفلسطينيين داخل فلسطين بها. وإذا كان الأمر كذلك، فالأولى أن لا يتبرع أحد بتوجيه هجومه أو نقده إلى مواطنين أردنيين فاعلين ومنتجين في بلدهم الأردن.

إن الحفاظ على مكاسب غير مشروعة وغير دستورية تم الحصول عليها والتوصل إليها من خلال جهد تراكمي مدروس أدى إلى حرمان ما يقارب نصف المجتمع الأردني من حقوقه السياسية، وتجييرها إلى آخرين على شكل مكاسب ومكتسبات لا يجب أن يشكل مدخلاً لتخلي قطاعات من الشعب عن حقوقها السياسية كثمن لتطبيق الديمقراطية الفاعلة في الأردن.

إن هذا الكلام الخطير يعكس نمطاً من التفكير يتنافى مع أبسط قواعد الديمقراطية، ويتعارض جملة وتفصيلاً مع نص الدستور الأردني وروحه. وهكذا، فإن أي شريحة من النخبة السياسية الحاكمة في الأردن تتبنى مثل هذا النهج من التكفير وتنادي به، تكون بذلك خارجة عن

الدستور ومتناقضة معه، وأي قانون تم سنّه يؤدي إلى تكريس هذا النمط من التفكير على أرض الواقع، وترجمته إلى فعل يهدف إلى التمييز ضد شريحة من المجتمع الأردني، إنما هو قانون باطل لأنه يتعارض مع روح الدستور الأردني ونصه الذي يمنع التمييز بين المواطنين الأردنيين.

وهكذا، فإن النخبة السياسية الحاكمة في الأردن تتبنى موقفاً يتناقض في أصوله مع متطلبات عملية الإصلاح الديمقراطي، خصوصاً وأن الإلغاء الفعلي للعزل السياسي المفروض على بعض الأردنيين سيفتح باب المنافسة الديمقراطية على المناصب السياسية، وكذلك الشفافية في التعيينات الحكومية، وهي مناطق تعتبرها النخبة السياسية الحاكمة خارج نطاق التنافس العام، وهي ضمن الحقوق المكتسبة بغض النظر عن ما ينص عليه الدستور. وبذلك تصبح الدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي متناقضة مع مصالح النخبة السياسية الحاكمة والتي لا مصلحة لها بدعم عملية الإصلاح الديمقراطي، والتي إذا ما تمت قد تعصف بمصالح تلك النخبة جزئياً أو كلياً.

٣- معادلة الأمن والديمقراطية

يُعدّ الأمن الداخلي الركيزة الأساسية لفلسفة الحكم في الأردن. ومع الاعتراف بأهمية الأمن والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، إلا أنه وفي ظل غياب أي دور فاعل لمؤسسات العمل الديمقراطي

كوسيلة لتداول السلطة، وبالتالي الوصول إلى الحكم، أصبحت المؤسسة الأمنية في معظم الأحيان الرافعة الأساسية للوصول للمنصب السياسي أو الحكومي في الأردن. ومما أسهم في تعزيز هذا الدور للمؤسسة الأمنية، والتأثير في عمل مؤسسات النهج الديمقراطي، ومنها الأحزاب السياسية وبعض مؤسسات المجتمع المدني، باستخفاف شديد، بل وفي بعض الأحيان بالهجوم العلني في وسائل الإعلام المملوكة للدولة، مما خلق مناخاً عاماً بأن هذه المؤسسات هي خصم للنظام، وهي بالتالي ليست القناة الصحيحة والمنشودة للأجيال التي تملك طموحاً سياسياً. وقد أسهم ذلك الوضع في إبقاء تلك الأحزاب والمؤسسات ضعيفة في هيكليتها، وعدد أفرادها، وتأثيرها في المجتمع، ربما باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، وهكذا أسهم النظام في إضعاف أهم رافعتين للعمل الديمقراطي وهي الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، مما أدى إلى استمرار قيادة النقابات المهنية في الأردن للعمل السياسي الجماهيري، وأصبحت السيطرة على نقابة ما حلم الأحزاب الكبيرة لتعزيز نفوذها لدى الجماهير.

وانسجاماً مع ذلك، تطور الفكر السياسي الرسمي للدولة الأردنية بشكل أعطى بموجبه الصدارة للأمن الداخلي على أي شيء آخر، بما في ذلك الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي.

ودخل الأردن مساراً شائكاً في محاولته لإيجاد حل لمعادلة الأمن والديمقراطية. وأصبح واضحاً أنه بدون ذلك الحل، فإن الكفة سوف ترجح لصالح الأمن. وبالرغم من عدم وجود تعارض، حيث يمكن للأمن أن يكون رديفاً للديمقراطية دون أن يكون مهيمناً عليها، إلا أن النخبة السياسية الحاكمة في الأردن، وهي بطبعها محافظة، تفترض بأن الديمقراطية إذا ما طبقت سوف تكون مدخلاً إلى الفوضى والتسيب. وأصبحت المعادلة واضحة، إما ديمقراطية موجهة مع الأمن والاستقرار، أو ديمقراطية ناجزة مع التسيب والفوضى. وتم الترويج لهذه المفاهيم بشكل حثيث إلى أن أصبحت جزءاً من المفاهيم السائدة في الشارع السياسي الأردني، وأصبحت هذه المعادلة رديفاً وداعماً ومكملاً للموقف السياسي للنخبة السياسية الحاكمة في الأردن في تصديها لموضوع الإصلاح الديمقراطي.

وهكذا، فإن تفاقم الدور الأمني في الحياة السياسية الأردنية وتغلغلها في مختلف مؤسسات الدولة، وبالنتيجة التحام دورها مع دور النخبة السياسية الحاكمة، قد خلق واقعاً تنافسياً غير متكافئ ولصالح الأمن في التعامل مع معادلة الأمن والديمقراطية.

ثانياً: البعد الإقليمي والدولي

لقد تبنى الأردن منذ تأسيسه سياسات كانت في ظاهرها منسجمة مع التزام الأردن المعلن بالثوابت الفكرية والعقائدية لهويته العربية وانتمائه القومي. وقد قام بذلك في معظم الأحيان من خلال التأكيد على أن الإطار العام للثورة العربية الكبرى في بعدها القومي هو نفسه الإطار العقائدي للدولة الأردنية.

لقد شهد العقد الأخير تطوير رؤية استراتيجية جديدة للدولة الأردنية، وقد تزامن هذا التطوير مع التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل والجهد الأردني الحثيث، مع بداية ولاية الرئيس كلينتون، لإزالة التوتر الذي شاب العلاقة الأردنية-الأمريكية نتيجة لموقف الأردن الداعم للعراق في حرب الخليج الثانية.

وعشية انتهاء القرن العشرين، كان من الواضح أن الأردن قد تبنى إستراتيجية جديدة بأولويات جديدة وتحالفات جديدة يكون بموجبها استقرار الأردن الأمني وفعاليته السياسية ونموه الاقتصادي أولوية تستند إلى تحالف قوي مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. واستعاض الأردن بهذا التحالف عن دوره الوسطي التقليدي في التحالفات العربية، وأصبح نفوذه الإقليمي على الساحة العربية ومستنداً على وضعه التحالفي الجديد الذي أعطى الأردن دوراً إقليمياً يفوق بأهميته

القيمة الإستراتيجية العامة للدولة الأردنية. وكان من نتائج هذا التحالف أيضاً قيام الأردن بتبني برامج سياسية وأمنية واقتصادية منسجمة مع متطلبات هذا التحالف. وكما هو معلوم فإن مكافحة الإرهاب، والعولمة الاقتصادية، والإصلاح الديمقراطي هي أهم استحقاقات ذلك التحالف.

لقد كان الأردن سبّاقاً بين دول العالم في تبني شعار الحرب على الإرهاب، وقد حظي، نتيجة لذلك، بتعاطف ودعم كبيرين خصوصاً من الولايات المتحدة التي اعتبرت أمن واستقرار الأردن أمراً حيوياً لحربها العالمية على الإرهاب. وقد يكون لموقع الأردن الجغرافي وكفاءتها من جهة أخرى، ما أعطى فعالية وأهمية لالتزام الأردن المبكر والمعلن بمكافحة الإرهاب. وهذا بدوره أدى إلى إعطاء الأولوية من قبل الولايات المتحدة لأمن الدولة الأردنية واستقرارها على حساب أي أمر آخر، بما في ذلك الإصلاح الديمقراطي. فمكافحة الإرهاب أصبحت الأيديولوجيا الجديدة التي تحكم سلوك معظم الدول الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة، وتحدد العلاقة بين دول العالم من جهة، ومكونات شعوب كل دولة على حده، من جهة أخرى.

وهذه الأيديولوجيا، أي مكافحة الإرهاب، هي العدو الأول للديمقراطية، فتحت شعار مكافحة الإرهاب يتم احتلال دول وتدميرها،

وتحت شعار مكافحة الإرهاب يتم انتهاك الحقوق الدستورية والسياسية والمدنية لأي مواطن.

إن تبني عقيدة مكافحة الإرهاب من قبل أي دولة يشكل بحد ذاته صمام أمان لمقاومة أي ضغوط تجاه الإصلاح الديمقراطي سواء كانت هذه الضغوط خارجية أو داخلية، ويبدو أن هذا الموقف قد ساهم مساهمة فعالة في مساعدة قوى الأمر الواقع (Status Quo) في الأردن لتخفيف أثر الضغوط باتجاه الإصلاح الديمقراطي.

ثالثاً: البعد الاقتصادي والتكنولوجي

إن الانفتاح التام لمتطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتصاد السوق والعولمة هي من استحقاقات المرحلة. وقد قام الأردن بالالتزام الكامل بتطبيقها، بل وأبدى استعداداً مبكراً للولوج في هذه المرحلة بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها نسبة مرتفعة من الشعب الأردني، وعدم جاهزية جزء كبير من موظفي القطاعين الحكومي والخاص للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة نظراً لافتقادهم للتدريب المستمر، وبالرغم من العديد من السلبيات التي شعر بها المواطن العادي تجاه اقتصاد السوق والعولمة وآثارها على الاقتصاد والمجتمع، فقد رافق هذا التخوف شعور عام بأن الانفتاح المعلوماتي

والاقتصادي سيؤدي بالضرورة إلى انفراج ديمقراطي سياسي نظراً لأن الثورة القائمة الآن في عالم الاتصالات والمعلوماتية ستؤدي بالنتيجة إلى ديمقراطية المعلومات تماماً، كما ستؤدي مفاهيم الخصخصة واقتصاد السوق والعولمة إلى الديمقراطية الاقتصادية. وهكذا، فإن تطور الأمور بالنسبة للمواطن العادي بدا وكأنه يسير باتجاه تعزيز النهج الديمقراطي بشكل عام. وبينما يشكل مثل هذا الجو العام مناخاً ملائماً للدفع باتجاه الإصلاح الديمقراطي، إلا أن محاولات حثيثة داخل الأردن قد تمت للفصل بين الديمقراطية الاقتصادية والمعلوماتية من جهة، والديمقراطية السياسية من جهة أخرى. وفي حين أن بعض الدول في المنطقة، ومنها الأردن قد ترى، خلاصها في ذلك، إلا أن محاولة التنظير تلك قد أغضبت قوى التغيير ومؤسسات المجتمع المدني في المنطقة، حيث شعر الجميع بأن عليهم دفع عوائد العولمة دون جني أرباح الديمقراطية.

وفي الختام، فإن تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة في جهود الإصلاح الديمقراطي هي في الأساس تحديات داخلية أهمها التحدي الديموغرافي ومفهوم الدولة لدى المجتمع الأردني باعتباره مفهوم حقوق ومكاسب وليس حقوقاً وواجبات، والعلاقة بين النظام والشعب، وفلسفة الحكم ونظرته إلى دور الأردن وأولوياته داخلياً وإقليمياً ودولياً. وإذا ما قيّمنا المؤشرات الداخلية والخارجية للحالة الأردنية على ضوء

المعطيات الواردة في هذا البحث، فإنّ الاتجاه لا يسير في صالح عملية إصلاح ديمقراطي حقيقية تؤدي إلى ديمقراطية ناجزة. إن أقصى ما يبدو في المدى المنظور هو خطوات إصلاحية وإجراءات تجميلية تساهم في تخفيف الاحتقانات داخل المجتمع الأردني. وكما هو واضح في سياق هذا البحث، فإن النظام سوف يحظى بالدعم من قبل النخبة السياسية الحاكمة، ومن مؤسسات الدولة وبالطبع المؤسسات الأمنية في أي قرار ينوي اتخاذه فيما يتعلق بعملية الإصلاح الديمقراطي.

وهكذا فإنّ الولوج في عملية الإصلاح الديمقراطي في الأردن قد تتطلب ضغوطاً خارجية لا يبدو أنها في الأفق، أو ضغوطاً داخلية نتيجة تفاقم في حالة الاحتقان الناتج عن غياب الديمقراطية السياسية، وهذا لا يبدو في الأفق أيضاً.

ويبقى الاحتمال الأخير في أن تؤدي سلسلة من التطورات على المستوى الإقليمي إلى ضرورة فرض إصلاحاً ديمقراطياً يكون شرطاً لتمكين جميع الأطراف المعنية من استيعاب تلك التطورات والتعامل معها.